

التعليل النحوي عن ابن الوراق في كتاب العلة النحوية (دراسة وصفية)

حسن منصور سوركتي^١ عثمان خضر عثمان^٢^١ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا_ كلية اللغات_ قسم اللغة العربية^٢ جامعة بَحث الرضا- كلية التربية نعيمة- قسم اللغة العربية

مستخلص

هدفت الدراسة إلى إظهار الجهود النحوية التي قام بها ابن الوراق في بيان أسباب العلل النحوية وتفسير المقصود منها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى النتائج من أهمها إهتمام ابن الوراق بالعلل الثواني في النحو العربي. أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات في التعليل النحوي.

Abstract

The study aimed at showing the grammatical efforts made by Al-Waraq in explaining the causes of grammatical errors and explaining their meanings. The study used the descriptive analytical approach. The study pointed out the results of the most important interest. Ben Al-Warraaq other problems in Arabic grammar. The study recommended further studies in grammatical reasoning.

مقدمة

تناولت الدراسة التعليل النحوي عند ابن الوراق في كتابة العلة النحوية وقد استوعب هذا الكتاب كل جوانب العلة النحوية، وهذه الورقة هي تلخيص للعلل التي أتى بها، وتتكون من تمهيد وستة محاور. ابن الوراق هو أبو الحسن مُجَدُّ بن عبد الله بن العباس البغدادي ، فقيه أصولي نحوي ، إمام في العربية وكان عالماً في النحو وعلله^(١) . ولم يذكر المترجمون تاريخاً لولادته سوى أبي حيان الأندلسي الذي ذكره في تذكرة النحاة حيث قال ولد سنة ٣٩٨ هـ^(٢) . والوراق بفتح الواو والراء المشددة هو الناسخ ، والظاهر أنها نسبة لحرفة الورق وذكر أنه كان يورق بالأجرة^(٣) . وحرفة الوراق يبدو أن والده ورثه لها لفقر حال أو شظف عيش لأن العالم إذا لم يكن فقيها صاحب منصب ولم يجد ما يعيش منه اشتغل بنسخ الكتب^(٤) . وكانت وفاته سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة^(٥) . ابن الوراق واحد من أبرز النحاة الذين اهتموا بالعلل النحوية ، وهو أحد الذين نحوا هذا المنحى، وتعتبر جهوده امتداداً لجهود أسلافه ممن اهتموا بهذا الجانب^(٦) . ومن خلال

١ علل النحو - ابن الوراق ، تحقيق محمود مُجَدُّ محمود نصار - دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م، ص ٨ .

٢ تذكرة النحاة - لأبي حيان الأندلسي - تحقيق عفيف عبد الرحمن - ط١ - ١٩٨٦ م - مؤسسة الرسالة - ص ١٠٩ .

٣ معجم المؤلفين - عمر رضا كحالة - مطبعة الترقى بدمشق - ١٩٦١ م - ص ٤٤٣ .

٤ الحضارة الإسلامية في القرن الرابع - آدم متز - ترجمة مُجَدُّ عبد الهادي أوريد - دار الكتب العربي - ط٢ - بيروت - ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٧ م - ص ٣٤٢ .

٥ ينظر: معجم الأدباء - ياقوت الحموي - مطبعة دار المأمون بمصر - ١٩٣٦ م - ج٦ - ص ٢٥٤ .

٦ علل النحو - ابن الوراق - ص ٥٨

كتابه (علل النحو)^(١) يثبت وضعه في النحاة الذين اهتموا بالعلة ، فقد ألفه لهذه الغاية حيث استعرض فيه العلل النحوية وسردها في الحكم الواحد حيث تصل التعليقات في بعض الأحيان إلى أكثر من ست عشرة علة أو تزيد، وقد استوفى ابن الوراق كل أبواب النحو والصرف، وأكثر في عرض العلل، ونجد أنّ ابن الوراق من خلال تناوله لأبواب النحو المعروفة لم يكتف بتعليل ما هو موجود في اللغة وإنما ذهب إلى ما هو غير موجود فيعمل ما قيل وما لم يُقَل. ولم تقف تعليقاته عند بيان الوجه الواحد وإنما تتعدد وتكثر حتى يتضح أن الأحكام النحوية ليست مقصورة وإنما هي الوسيلة التي تؤدي إلى الغاية المطلوبة وهي العلل. ولما كانت العلل منذ بدايتها مأخوذة من طبيعة اللغة ومستمدة من خصائصها الذاتية، فلا بد أن تظل دائماً الأساس الذي يُعتمد عليه لمعرفة الظواهر والعوارض التي تطرأ على الصيغ والأبنية، ولذلك كان كتاب سيبويه هو المعين لابن الوراق في وضع أحكامه واستدلالاته. كان ابن الوراق يفترض المسألة بطريقة السؤال والجواب وتقليب المسألة الواحدة على أكثر من وجه، وكان يفرض أحياناً أسئلة فرعية عن السؤال الأصل، ونجده في بعض الأحيان يشير إلى بعض آراء الذين سبقوه من أمثال الفراء والأخفش والمبرد ثم يخلص إلى ترجيح رأي على آخر وفي الغالب الأعم يرجح رأي البصريين. ومن تعليقات الوراق ما يدل على أنه صاحب ذوق لغوي سليم ومن ذلك قوله: (إن قال قائل: لمّ وجب أن يرفع الفاعل وينصب المفعول به قيل في ذلك أوجه، أحدها: أنهم فعلوا هذا الفعل بين الفاعل والمفعول به؛ لأنّ الفاعل أقل من المفعول في الكلام وذلك أن الفعل الذي يتعدى يجوز أن تعديه إلى أربعة أشياء، فلما كان الفاعل أقل في الكلام من المفعول جعلت له الحركة الثقيلة وجعل لما تقدم في كلامهم الحركة الخفيفة ليعتدلا^(٢).

خصائص التعليل عند ابن الوراق

تميزت تعليقات ابن الوراق من خلال كتابه (علل النحو) بعدد من الخصائص أهمها تعدد العلل. كان ابن الوراق أحد العلماء الذين أسرفوا في العلل حيث كان يتبع الحكم النحوي الذي يتناوله بطائفة من العلل تتراوح بين ثلاث وست علل، وقد تعدى هذا العدد حتى تصل بعضها إلى عشر وأكثر من ذلك وللنحاة في تعدد العلل مذهبان : أ/ ذهب قوم إلى أنه لا يجوز تعليل الحكم بعلتين فصاعداً ومنعوا تعدد العلل النحوية^(٣) وذلك لأنهم يرون أن جميع صفات العلة العقلية تلقي على العلة النحوية^(٤).

ب/ وذهب قوم من النحاة إلى جواز التعليل بعلتين فصاعداً، وقد كان ابن جني من المؤيدين لجواز تعدد العلل، حيث يقول: (فقد يكون الحكم الواحد معلولاً بعلتين)^(٥) مثل تعدد العلل عند ابن الوراق في المصدر، قال ابن الوراق: إن قال قال قائل من أين جاز أن يعمل المصدر وهو أصل الفعل عمل الفعل؟ قيل له من وجهين أحدهما: أن الفعل لما كان مشتقاً من المصدر وكان في المصدر لفظ الفعل جاز أن يعمل عمله ، إذ كل واحد منهما يدل على الآخر، والوجه

١أنباه الرواة - القفطي - جمال الدين علي يوسف - تحقيق محمد أبو الفضل - دار الكتب ١٩٥٥م، ٣ / ١٦٥ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - السيوطي - تحقيق محمد الفضل إبراهيم - مطبعة عيسى البابي، القاهرة ١٩٦٥م ج ١، ص ١٣٠
١ ينظر علل النحو-ابن الوراق- ص ١٤٠.
٢ الاقتراح في أصول النحو - السيوطي، - ط٢- دار المعارف سوريا-حلب ١٣٥٩هـ - ص ٥٤.
٣ علل النحو-ابن الوراق - ص ٧٠.
٤ الخصائص - أبو الفتح عثمان ابن جني - تحقيق محمد علي النجار - دار الكتاب المصرية، القاهرة ١٩٥٧م، ج ١ - ص ١٠١.

الثاني: أنك إذا قلت: أعجبتني ضرب زيد عمراً فالمعنى أن ضرب زيد عمراً، فلما كان المصدر مقدرًا بأن والفعل صار العمل في المعنى للفعل، فلما حذف لفظ الفعل بقي حكمه فلماذا جاز أن يقع بعده الاسم مرفوعاً ومنصوباً إذا نونته أو أدخلت ألفاً ولاماً وإذا أسقطت الألف واللام والتنوين وجبت الإضافة؛ لأن المصدر اسم ما لم يُحَلَّ بينه وبين ما يعمل فيه الحائل أعني التنوين فوجب خفض ما بعده^(١).

العناية بالعلل الثواني

إن مصطلح العلل الثواني مصطلح نحوي قديم، فقد ذكره ابن السراج (ت ٣١٦هـ) إذ قال في حديثه عن المفعول به "فهو منصوب ونصبه لأنه الكلام قد تم قبل مجيئه وفيه دليل عليه وهذه العلل التي ذكرناها هنا في العلل الأول. وها هنا علل ثوانٍ أقرب منها..."^(٢) ويرى ابن مضاء أن التعليل ينقسم إلى نوعين: النوع الأول أسماء العلل الأوائل، والنوع الثاني أطلق عليه العلل الثواني والثالث^(٣). ونجد أن ابن الوراق كان مولعاً بإيراد العلل الثواني وقد أسرف فيها إسرافاً ملحوظاً، ومن الأمثلة في نطاق العلل الثواني تعليله عمل المصدر عمل الفعل على الرغم من أنه أصل للفعل^(٤).

الاعتماد على تعليلات نظرية

نجد تعليلاته مستنبطة من افتراضات عقلية، اعتمد فيها على تصورات نظرية في تعليل كل ما ورد في اللغة معتمداً على النظر العقلي المجرد ومن أمثلة ذلك تعليله لامتناع الفعل عن الجر، فقد عرض ثلاث علل، ثم أردفها بسؤال عله بعلتين أخريين ثم ذكر سؤالاً آخر في المسألة أيضاً^(٥).

اعتماد الأحكام النحوية في التعليل

لقد وضع أحكاماً وقوانين لضبط اللغة، وكانت هذه القوانين مستمدة من واقع اللغة وبعد أن استقرت هذه الأحكام أخذ النحاة ينظرون إلى اللغة من خلالها دون الواقع اللغوي، ودون النظر إلى طبيعة اللغة^(٦). ومن خلال كتاب كتاب "علل النحو" وضح أن ابن الوراق اعتمد على بيان الأحكام النحوية في التعليل، ومن أمثلة التعليلات القائمة على الأحكام النحوية التي اعتمدها ابن الوراق. قال: (ما الذي منع تقديم خبر (ما) عليها؟ قيل له: حرف مشبه بالفعل فلم تبلغ قوتها أن تتصرف في معمولها، إذا كانت في نفسها لا تتصرف. قال: فما الذي أوجب إبطال عملها إذا فصلت بين الاسم والخبر بـ (إلا)؟ قال: لأن (إلا) توجب الخبر، فبطل معنى (ما) فإنما هي مشبهة بـ (ليس) من جهة المعنى لا اللفظ^(٧). فإذا زال المعنى بطل عملها؛ لأن الشبه قد زال فرجعت إلى أصلها^(٨).

شمول التعليلات

١ علل النحو - ابن الوراق - ص ١٧٠.

٢ الأصول في النحو - ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل - تحقيق عبد الحسين القتلي - ط ٣، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٩٦م - ص ٥٤

٣ أصول النحو العربي - محمد خير الحلواني - مطبعة أفريقيقا، الدار البيضاء ١٩٨٣م، ص ١٥١.

٤ علل النحو - ابن الوراق - ص ٣٥٩.

٥ السابق نفسه - ص ١٤٧.

٦ علل النحو - ابن الوراق - ص ٨٢.

٧ الكتاب - سيوييه أبو بشر عمرو بن عثمان - تحقيق عبد السلام هارون - ط ١ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٦٦م - ص ٥٩.

٨ علل النحو - ابن الوراق - ص ٥٩.

الشمول من أبرز تعليقات ابن الوراق وهو تناول كل جوانب اللغة في المسائل التي يعرضها، فكان يعلل كل مظهر من مظاهر اللغة العربية سواء أكان بارزاً أم خفياً، ولا بد أن يعلل. فهو يعلل بناء (حيث)، ثم يبين لماذا أوجب لها البناء ثم لماذا حرك آخرها بالضم^(١). ويعلل أيضاً زيادتهم الحروف دون الحركة في التننية وجمع المذكر السالم، ثم لماذا كانت الزيادة بحروف المد دون غيرها من الحروف؟^(٢). ويعلل لعامل (إنّ وأخواتها) النصب والرفع، ولمّ وجب أن تعمل ولماذا رفعت الخبر، ونصبت الاسم، ولما يكون المرفوع مؤخراً والمنصوب مقدماً^(٣). ويعلل بناء (أين) على الفتح، ثم لماذا كان البناء على حركة، ولماذا كانت الحركة فتحة^(٤). هكذا كانت تعليقات ابن الوراق، فهو لا يكتفي بالوقوف إزاء الظاهرة اللغوية، وإنما يذهب إلى أبعد من ذلك فيفسر سبب حدوثها، ولماذا ظهرت بهذا الشكل ولماذا لم تظهر بغيره ومن خلال هذه التساؤلات تتعدد الأوجه وتكثر العلل، وإن كل ظاهرة من الظواهر يمكن تعليلها، وأن كل حكم من الأحكام النحوية لا بد له من سبب وأن ظاهرة الشمول أثرت تأثيراً كبيراً على تعليقاته.

أهم العلل التي اعتمدها عليها ابن الوراق: نجد أن العلة وردت بأسماء كثيرة نذكر منها:

أ/ عله خوف اللبس، أو كراهية اللبس: وهي من العلل التي توخاها العرب في كلامهم، وكانوا -بدافع الحرص على الإبانة والوضوح- يتحاشون ما خلط بين المعاني. ومما علله بها ابن الوراق: تعليله دخول التنوين على الاسم المعرب، وقال: "ومن الأسماء لم تعرض له علة تخرجه عن أصله، وهو الإعراب، فلو لم يدخل التنوين عليه لا لبس بالمعرب الذي يشبه الفعل"^(٥).

ب/ علة تخفيف: وهي علة لها صلة بطباع العرب في القول فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخرى، إذا لم يكن ذلك مخلاً بكلامهم، ومما جاء منها في (علل النحو) تعليل زيادة الألف في جمع المؤنث السالم إذ يقول: (وكانت الألف أولى في هذه المواضع؛ لأنها أخف الحروف كانت الألف أحق بذلك لخفتها)^(٦). ومما علله بها أيضاً تعليله رد الألف في المقصور المقصور في حال الوقف إذا كان منصوباً، قال وحسن رد الألف في المقصور لخفتها)^(٧).

ج/ علة تشبيه: وهي علة تقوم على اكساب المتشابهين حكماً واحداً، ومن أمثلتها في العلل تعليل إضافة (حيث) إلى الفعل، إذ علله ابن الوراق بقوله: (فأما "حيث" من ظروف المكان فيجوز إضافتها إلى الفعل، تشبيهاً بـ(حين) لأنها مبهمة في المكان كإبهام "حين" في الزمان، فلذلك جاز إضافتها إلى الفعل)^(٨).

د/ علة فرق: وهي علة بقصد بها الإبانة، تعطي للحكمين المتشابهين مظهرين مختلفين توخياً لدقة الدلالة ومما جاء منها عند الوراق تعليل بناء المفرد المنادي على حركة، حيث يقول: (لأن المنادى من قبل كان مستحقاً للإعراب، وكل اسم كان معرباً ثم أزيل عنه الإعراب لعله عرضت فيه، وجب أن يبني على حركة ليكون بينه وبين غيره من الأسماء التي لم تقع قط معربة فرق، نحو (من وكم وما)، فللهذا وجب أن يبني المنادى على حركة)^(٩).

٩ السابق نفسه - ص ٣٩.

١١ السابق نفسه - ص ١٤.

٢ السابق نفسه - ص ٤٣.

٣ السابق نفسه - ص ٣٧.

٤ علل النحو - ابن الوراق - ص ٨.

٥ السابق - ص ١٤.

٦ السابق - ص نفسه ٢٠.

٧ السابق نفسه - ص ٦.

٨ علل النحو - ابن الوراق - ص ٨٤.

هـ/ **علة كثرة استعمال:** وهي علة يستدل بها في الغالب لبيان بضعة أحكام منها الحذف، ومن أمثلتها تعليل ابن الوراق حذف " مِنْ " من الأفعال التي تتعدى بحرف الجر قال: (ألا ترى أن قولك: اخترت الرجال زيداً، أن لفظ الاختيار يقتضي تبعية، فهذا جاز حذف " مِنْ " لدلالة الفعل عليها، ومنه ما يحذف استحقاقاً لكثيره في كلامهم، كقولهم: نصحت زيداً، وسميتك زيداً، وكنيتك أبا عبد الله؛ لأن هذه الأشياء قد كثرت في كلامهم فاستخفوها فحذفوا حرف الجر^(١).

و/**علة استغناء:** وهي من العلل التي وردت بكثرة في كتاب سيبويه^(٢). ومما علله بها ابن الوراق تعليله منع " ليس " من التصرف، حيث قال: (وإنما منعت من الصرف للاستغناء عن نفي الزمان الماضي بغيرها)^(٣).

ز/**علة سبق:** وذلك نحو تعليله كسر نون التثنية، قال: (إن التثنية قبل الجمع فقد استحقت نون التثنية الكسر على الأصل لأنها سابقة للجمع)^(٤).

س/**علة ثقل واستثقال:** وهي أن يستثقلوا عبارة أو كلمة أو حرفاً أو حركة، ومما علله بها ابن الوراق تعليله إدخال الألف في تثنية المرفوع، وعدم إدخالها في تثنية المجرور قال: (إدخالها في تثنية المرفوع أولي؛ لأن الواو أثقل من الياء، فلما كان لا بد من إسقاط الواو والياء، وجب إسقاط الأثقل)^(٥).

ش/**علة تصرف أو كثرة تصرف:** ومن أمثلتها تعليل ابن الوراق زيادة " ما " من بين سائر الحروف، قال: (لأنها تصرف على جهات كثيرة، إذا كانت زائدة، فحسب إلغاؤها من بين سائر الحروف كثرة تصرفها وزوال معناها)^(٦).

ص/**علة معادلة أو اعتدال:** وهي من العلل التي وردت في كتاب " ثمار الصناعة " للجلس النحوي، وقد وضحتها وشرحها التاج بن مكنوم، وقد علل ابن الوراق كسر همزة إن " في الابتداء، وفتح همزة "أن" للفصل بينهما، فقال: (فإن قيل: فلم خصت بالكسر، وخصت الأخرى بالفتح؟ قيل له: لأن الكسر أثقل من الفتح، و " أن " المفتوحة قد قلنا: إنها وما بعدها اسم فقد طالت بصلتها، والمكسورة مفردة الحكم فهي أخف منها فوجب أن يفتح الأثقل، ويكسر الأخف ليعتدلاً)^(٧).

ض/**علة فصل:** وهي أن يفصل بين شيء وآخر بعلامة، للتمييز بينهما، ومما علله بها ابن الوراق تعليله لحاق التنوين الأسماء التي لا تشبه الفعل، قال: (ألق التنوين ما لم يشبه الفعل، ليكون لحاق التنوين فصلاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف)^(٨).

ط/**علة مخالفة:** ومما علله بها ابن الوراق تعليله لبناء " أي " في قولنا: لأضربن أيهم قائم، قال: (وإنما وجب بناء " أي " في هذه الحال لمخالفتها أخواتها، فلما خرجت عن حكم نظائرها نقصت رتبة، فألزم البناء للنقص الذي دخلها)^(٩).

١ السابق - ص ٧٩.

٢ ينظر: دراسات في كتاب سيبويه (١٩٩).

٣ علل النحو- ابن الوراق - ص ٥٠.

٤ السابق نفسه - ص ١٣.

٥ السابق - ص ١٠ - ٢٢.

٦ علل النحو - ابن الوراق - ص ٣٥.

٧ السابق نفسه - ص ١٢٩.

٨ السابق نفسه - ابن الوراق - ص ١٣٣.

٩ السابق نفسه - ص ١٢١.

ظ/ علة عوض تعويض: وهي من العلل التي وردت في كتاب سيبويه^(١)، ومما علله بها ابن الوراق تعليبه ضم أول الفعل الفعل المضارع من الرباعي، فقال: (إن الضم أقوى الحركات فأدخل على أول مضارع الرباعي؛ ليكون عوضاً من الحرف المحذوف)^(٢).

ع/ علة وجوب: ومما علله بها ابن الوراق تعليبه ثبوت تاء التأنيث في الوصل والوقف حيث قال: (فلما ثبتت التاء في الوصل والوقف، لم نجد أحداً يصلها بالهاء إلا في موضع لا يعتد به إذ كانت فيه علة توجب ذلك)^(٣)

غ/ علة نظير وعلة عدم النظر: مما علله ابن الوراق تعليبه حمل "حبذا" على حكم الاسمية، حيث قال: (فوجب أن تحمل "حبذا" على حكم الاسمية، لوجود النظر في الأسماء ولم يجز حملها على الفعل لعدم النظر)^(٤).

ك/ علة اطراد وعلة عدم اطراد: ومما علله بها ابن الوراق تعليبه حمل النعت على اللفظ في المنادى حيث قال: (إنما جاز حمل النعت على اللفظ في المنادى؛ لأن الضم قد أطرده في كل مفرد فصار اطراده يجري مجرى أوجب له ذلك فشبّهت الضمة في المنادى بحركة الفاعل لما ذكرناه من الاطراد، وإنما يجب ذلك في عامل الرفع، وإنما فتح فيما لا ينصرف في حال الجر، فليس ذلك بمطرده في اسم)^(٥).

ل/ علة اشتراك: ومن أمثلتها تعليبه على أن "إذن، وكي، ولن" عاملة فيما بعدها، قال: (إن، لن، وإذن وكي) تلزم الأفعال ويحدث فيها معني .. فإذا كان كذلك وجب أن يكون حكم هذه الحروف في أنها عاملة فيما بعدها كحكم "أن، ولن،" لاشتراكها في لزوم الفعل)^(٦)

ي/ علة دلالة: ومن أمثلة علة الدلالة عند الوراق زيادة الألف والياء والواو في التثنية والجمع قال: (وإنما زادوها ليدلوا أن الفعل لاثنين وجماعة، كما يلحقون الفعل علامة التأنيث كقولك: قامت هند، ليدلوا أن الفعل لمؤنث)^(٧).

ن/ علة ضرورة شعرية: ومما علل بها ابن الوراق تعليبه مجيء اسم "كان" نكرة وخبرها معرفة في الشعر قال: ومما جاء في الشعر، في جعل الاسم نكرة والخبر معرفة، قول الشاعر:

كَأَنَّ سُلَاقَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسِي
يَكُونُ مِرْزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

العسل نكرة وهو اسم "كان" والمزاج معرفة وهو الخبر ... وقلما يوجد في أشعارهم أن يكون الخبر معرفة محضة، والاسم نكرة محضة^(٨).

النتائج

١/ اهتم ابن الوراق بالعلل الثواني وقد أسرف فيها إسرافاً ملحوظاً.

٢/ نجد أن ابن الوراق قد اعتمد على تعليقات نظرية مستنبطة من افتراضات عقلية.

٣/ تناول كل جوانب اللغة في المسائل التي يعرضها بالتعليق.

١ ينظر: دراسات في كتاب سيبويه ٢٠٧.

٢ علل النحو - ابن الوراق - ص ٢٢.

٣ علل النحو - ابن الوراق - ص ١٥.

٤ السابق نفسه - ص ٦٩.

٥ السابق نفسه - ص ٨٦.

٦ السابق نفسه - ص ٢٥.

٧ السابق نفسه - ص ٢٨.

٨ علل النحو - ص ٤٩.

٤/ من العلل التي أتى بما علة كثرة الاستعمال وهي العلة التي تعلق الحذف.

٥/ شمول تعديلات ابن الوراق وتعددتها .

٦/ ترجيحه لرأى البصريين يبين أنه بصري المذهب .

المراجع

- ١/ أصول النحو العربي . مُجّد خير الحلواني مطبعة أفريقيّا، الدار البيضاء ١٩٨٣م.
- ٢/ الأصول في النحو . أبو بكر مُجّد سهل ابن السراج، تحقيق عبد الحسين القتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٩٦م.
- ٣/ الاقتراح في أصول النحو . أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، ط٢، دار المعارف سوريا، حلب ١٣٥٩هـ.
- ٤/ الحضارة الإسلامية في القرن الرابع ، آدم منتر ، ترجمة مُجّد عبد الهادي أوريدة، دار الكتب العربي، ط٢، بيروت، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٧م .
- ٥/ الخصائص . أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق مُجّد علي النجار، دار الكتاب المصرية القاهرة ١٩٥٧م.
- ٦/ الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٦م.
- ٧/ إنباه الرواة ، القفطي ، جمال الدين علي يوسف، تحقيق مُجّد أبو الفضل، دار الكتب ١٩٥٥م.
- ٨/ بغية الوعاة في طبقات النحويين، السيوطي، تحقيق مُجّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي القاهرة ، ١٩٦٥م.
- ٩/ تذكرة النحاة - لأبي حيان الأندلسي - تحقيق عفيف عبد الرحمن - ط١ - ١٩٨٦م - مؤسسة الرسالة .
- ١٠/ علل النحو . ابن الوراق، تحقيق مُجّد محمود نصار، دار الكتب، بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ١١/ معجم الأدباء - ياقوت الحموي - مطبعة دار المأمون بمصر - ١٩٣٦م - ج٦ .
- ١٢/ معجم المؤلفين - عمر رضا كحاله - مطبعة الترقّي بدمشق - ١٩٦١م .